مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الإحصاء السكاني في العراق وجدلية القومية و المذهب

د. طارق عبد الحافظ الزبيدي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

الإحصاء السكاني في العراق وجدلية القومية و المذهب

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث /الدراسات الاجتماعية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية , التعليم والمجتمع

د. طارق عبد الحافظ الزبيدي/ كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

لا يمكن نكران أهمية الإحصاء السكاني، لذلك يمكن القول إنه الفريضة الغائبة في العراق. فهو بمثابة بوصلة عمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إذ في حال غيابه يتم اللجوء إلى التخمين والتوقع لما هو موجود أو ما قد يحتاجه المستقبل. ولا يخفى على المتابع أن للإحصاء السكاني أبعاداً مختلفة تشمل الجوانب الاقتصادية والتنموية والاجتماعية والصحية وغيرها، فضلاً عن الأبعاد السياسية، التي تمثل جوهر الورقة البحثية التي تهدف إلى التعرف على الأبعاد السياسية للإحصاء، وإمكانية أن يكون الإحصاء الذي تعمل الحكومة على إجرائه في 20/11/2024 ذا فائدة سياسية تساهم في حل عدد من المشاكل العالقة منذ التغيير السياسي عام 2003.

لذلك، يمكن أن يوصف الإحصاء السكاني أنه الصندوق الأسود للدول من خلاله يمكن التعرف على جميع المفاصل الموجودة فضلاً عن معرفة الاحتياجات التي يفترض إيجادها، لذلك يجب أن تكون استمارات الإحصاء دقيقة جداً، الكلمة و الحرف فيها مهم كون له ابعاد، بمعنى آخر، فإن مخرجات العملية الإحصائية تعتمد على مدخلاتها، إن أي نقص في أي سؤال أو مدخل سوف يجعل الإجابات عنها غائبة أو مبهمة.

أنجزت الحكومات العراقية المتعاقبة ما يقارب ثمان عمليات إحصاء سكاني منذ تأسيس الدولة العراقية وحتى عام 2003، وكانت تتم تقريباً كل عشر سنوات (1927-1934-1947-1957-1965-1977-1987-1997). وللأسف، باءت جميع المحاولات لإجراء الإحصاء السكاني في الأعوام 2007 و2009 و2010 وغيرها بالفشل لأسباب متعددة، منها الأمنية وأخرى لوجستية، وأبرزها الأسباب السياسية التي تعيق إجراء الإحصاء السكاني. ومع ذلك، أصبح هناك إصرار كبير من الحكومة الحالية لإجراء الإحصاء في 20/11/2024 استناداً إلى قانون هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية رقم (32) لسنة 2023. والجميع يعلم أن القانون لا يدخل في تفاصيل محتوى الاستمارة، بل يتم إعداد الاستمارة من قبل الجهة المشرفة على الإحصاء. ومن أبرز النقاط الخلافية مسألة وجود أو غياب سؤال القومية والدين: هل وجودها مهم أم يفضل رفعها؟ وهل تم رفعها لأسباب سياسية أم لوجود أسباب أخرى؟

عند الرجوع إلى الإحصاءات القديمة بشكل عام، نجد أن سؤال القومية والمذهب كان معتمداً ضمن الاستمارات، حيث تم حذف السؤال المتعلق بالمذهب، مع بقاء السؤال المتعلق بالقومية حتى آخر إحصاء عام 1997. وللعلم، فإن حذف سؤال المذهب كان يهدف بشكل أساسي إلى إبعاد فكرة وجود مشكلة مذهبية في العراق، في حين استمر السؤال عن القومية بفضل صعود المد القومي العربي في العراق. وبغض النظر عن السبب، نعود إلى السؤال الجوهري: هل وجود سؤال القومية والمذهب مهم ويساهم في حل بعض المشاكل العالقة؟ بل والأكثر من ذلك، هل وجودها يُعد مطلباً دستورياً أم أنه مخالفة للدستور؟

على مستوى العقل الجمعي الشعبوي، هناك رفض معلن لأي حديث يتناول القومية والمذهب في الأوساط العامة، لكن نفس هذا العقل الشعبوي يفضل الحديث عن القومية والمذهب وحقهما في الحكم أو أحقيتهما في هذا المنصب أو ذاك. لذلك، فإن الإجابة العلمية الأكاديمية عن أهمية وجود سؤال القومية والمذهب، بالاستناد إلى الطرح الموضوعي المحايد، تختلف تماماً عن الطرح الشعبوي غير الدقيق في الوصف والمعالجة. ذلك أن الحديث عن سرديات تاريخية وديموغرافية يختلف عن الحديث عن أرقام ونسب دقيقة.

تتضح الإجابة على أهمية وجود الأسئلة أو عدمها من خلال عرض الأهمية الدستورية والسياسية للإحصاء بالنسبة للقومية والمذهب على النحو التالي:

اولاً : الأهمية الدستورية.

الدستور فيه إشارات واضحة معلنه و غير معلنة، على أهمية معرفة القومية و المذهب، لغرض تطبيق عدد من الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر (التوزان بين المكونات) المادة (9) اولاً، كيف يمكن تطبق هذه المادة دون وجود احصاء سكاني بين لنا نسب المكونات القومية و المذهبية؟

ثانياً : المناطق المتنازع عليها.

كيف يمكن حل إشكالية المناطق المتنازع عليها و تطبيق المادة (140)، دون وجود إحصاء لعدد المكونات المتواجد في تلك المناطق قومياً.

ثالثاً: الأهمية الدراسية.

كيف يكمن أن يكون الإحصاء مرجعاً مهماً لعدد من الدراسات التي تتناول الجانب الاجتماعي والديمغرافي إذا لم يحتوي على أي نسب لعدد القوميات و المذاهب في العراق.

رابعاً : حل الخلافات بين حكومة المركز و الإقليم.

كيف يمكن حل الخلافات بين الحكومة المركزية و حكومة الإقليم بخصوص حصة الإقليم من الموازنة و موضوع الرواتب و الحصص للمناصب في حكومة بغداد دون وجود نسب لمعرفة جحم المكون الكردي في ظل النظام السياسي العراقي.

رابعاً : التمكين السياسي للأقليات .

كيف يمكن الالتزام بتطبيق مواد الدستور بخصوص حقوق الأقليات؟ وكيف يمكن للباحثين، سواء من داخل العراق أو خارجه، الاعتماد على الإحصاء السكاني في الدراسات التي تتناول موضوع حقوق الأقليات وسياسات التمكين التي ينبغي وضعها؟

و يمكن أن نذكر أهمية الإحصاء السكاني في العراق المعاصر من الناحية السياسية:

1- وضع الميزانية المالية العامة بحسب النسب السكانية.
2- الاستعداد إلى الزيادة السكانية لغرض توفر فرص سكن و العمل و المتطلبات الأخرى.
3- توزيع المقاعد النيابية بشكل يتناسب مع التمثيل السكاني للمحافظات.
4- حل جدلية المناطق المتنازع عليها و تطبيق المادة 140 بسهولة.
5- حل اغلب الإشكاليات العالقة بين المركز وإقليم كردستان العراق.

ومن خلال ما سبق، تتضح أهمية الإحصاء السكاني وفوائده السياسية. ولذلك، يظل التساؤل عن سبب رفع أهم الفقرات السياسية جدلاً في العراق (القومية – المذهب) أمراً مستغرباً. ومن المتوقع أن يكون رفع هذه الفقرات نتيجة لعدد من الأسباب، لعل أبرزها مسألة تأجيل الخلافات التي قد تمنع إقامة الإحصاء ذاته، أو بسبب رفض بعض المواطنين التعاطي مع الإحصاء واتهامه بأنه يعمق القومية العنصرية والطائفية السياسية. وهناك سبب آخر للرفض، وهو خشية تحويل الإحصاء السكاني التنموي إلى أداة سياسية تُستغل لأغراض سياسية. وبغض النظر عن جميع الملاحظات التي ذُكرت، يبقى الإحصاء السكاني

مهماً، وتطبيقه غاية وهدفاً يفترض أن تسعى جميع الكتل السياسية إلى تحقيقه. لذلك، ما أتوقعه هو أن صانع القرار يعتقد أن وجود إحصاء دون الإشارة إلى القومية والمذهب أفضل بكثير من غياب الإحصاء تماماً.

وبالنظر إلى أهمية معرفة القومية والمذهب لتطبيق إجراءات الدستور وللمتطلبات السياسية الأخرى المتعلقة بالاستحقاقات العرفية للمناصب وإدارة مؤسسات الدولة وفق الرؤية التي فرضها الواقع السياسي ما بعد 2003، أصبح الإحصاء السكاني غير قادر على الإجابة على العديد من الأسئلة. هذا لا يعني أنه غير مهم في وضعه الحالي، ولكن الطموح كان تحقيق إحصاء سكاني قادر على حل جميع المشاكل السياسية، وليس جزءاً منها أو تأجيلها. وهنا يتضح أن الغاية الأساسية من رفع سؤال القومية والمذهبية هي تأجيل القضايا التي تترتب عليها. فهل يؤدي تأجيل هذه القضايا إلى حل الخلافات؟ أليس من الأولى استغلال هذا الإحصاء الذي وفرت له الحكومة مبالغ مالية كبيرة ومستندات إجرائية وإدارية ضخمة؟

ومن هنا، لابد من التأكيد أن غياب أسئلة القومية والمذهب ليس له تأثير مطلق، بل تأثير نسبي، إذ إن وجود هذه الأسئلة قد يساعد السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في تطبيق بنود الدستور على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويجب أن نؤكد أن الخوف من المشكلة لا يحلها مطلقاً، بل إن الاعتراف بوجود مشكلة قومية ومذهبية قد يساعد في حلها.

من خلال ما سبق، يتضح جلياً أن إجراء الإحصاء السكاني في العراق أصبح ضرورة لا غنى عنها، كونه يساهم في إنهاء الفوضى والانتقال من سياسة التقدير (الأرقام والنسب التقريبية) إلى سياسة الدقة (الأرقام الحقيقية الثابتة). لذلك، نتمنى من أي حكومة قادمة أو حالية أن تعمل على إنجازه بشكل دقيق لما له من فوائد سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية وصحية، فضلاً عن فائدة قد لا يدركها البعض، وهي الفائدة البحثية، حيث يمكن أن يساهم الإحصاء في رفد الرسائل والأطاريح والبحوث العلمية الرصينة بالمعلومة الدقيقة الخالية من التقريب.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org